المكاسب المترتبة علي ترسيم الحدود البحرية في إطار التكتلات الإقتصادية

اعداد

الباحث / أحمد إسماعيل محمد شحاتة

مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية – كلية الحقوق – جامعة دمياط

العدد الخامس يناير - ٢٠٢٢

المقدمة

تعد الحدود بين الدول من الظواهر السياسية والقانونية المتفق عليها بين دولتين او اكثر والغاية من ذلك الاتفاق هو تحديد سلطة وسيادة قوانين كل دولة بالنسبة للدول التي تجاورها ويمكن تحديد هذا المفهوم بأنه النقطة التي تبدأ منها وتنتهي عندها سلطة وملكية وقوانين دولة ما بالنسبة لجيرانها من الدول الاخرى .

لذلك ظهرت أهمية تحديد الحدود البحرية فيما بين الدول لما له من أهمية سياسية , و كذلك لها أهمية اقتصادية مثل تحديد المنطقة الاقتصادية و التي تمتد لمسافة ٢٠٠ ميل بحري و التي تماثل مساحات الجرف القاري و تعد المنطقة الاقتصادية في اغلب الأحوال اتساع للجرف القاري و يتم تحديد هذه المنطقة عن طريق الدولة الساحلية المعنية و ذلك بخلاف الثروات الطبيعية التي يتم اكتشافها مثل الغاز و البترول في المناطق البحرية للدول .

ونظراً لأن ترسيم الحدود البحرية أصبحت تلعب دوراً مهماً في إطار كل من السياسات المالية والاجتماعية والاقتصادية، ونظراً لأنها تمثل أحد الوسائل المهمة التي تستخدمها الدولة لتوجيه دفة الحياة الاقتصادية من ناحية، ولإعادة رسم الواقع الاقتصادي من ناحية أخرى، ولأن ترسيم الحدود تجاه الاستثمارات الأجنبية تؤثر تأثيراً مباشراً في اقتصاديات النقل البحري بصفة عامة وفي عوائده بصفة خاصة؛ مما يجعل منه عاملاً مهماً ومؤثراً في اقتصاديات النقل البحري.

واذا كانت اغلبية دول العالم وخاصة النامية منها تسعى الى جذب الاستثمار ودعم اقتصادها ، مما ينعكس على حياة المواطن ، فإن محاولة مصر التقدم باقتصاداتها واجهتها العديد من المشاكل لعل أبرزها مشكلة تكوين رأس المال اللازم للتنمية، إذا كان عليها السعي للبحث عن مصادر خارجية لتمويل خطط التنمية بها بهدف مواجهة عجز مدخراتها القومية من ناحية، ومواجهة عجز ميزان مدفوعاتها من ناحية أخرى، كذلك تسعى مصر للعمل على جذب رؤوس الأموال من خلال اقامة بعض الاتفاقيات والتكتلات مع بعض الدول العربية

والافريقية ، ، حيث تعتبر الاستثمارات المباشرة من اهم صور تمويل الاقتصاد المصرى الى جانب القروض والمساعدات، والقروض الاجنبية.

الإشكالية:

البحث عن مدي إنعكاسات ترسيم الحدود الدولية علي التكتلات الإقتصادية و جذب الإستثمار لدول التكتل و عادة ما تكون الدول النامية المنضمة للتكتلات و ما يرافق ذلك من تبعات إقتصادية و سياسية و إجتماعية و التي بدورها تفيد الدول و في بعض الأحيان قد تضر هذا ما يتطلبه من إتخاذ السياسات اللازمة لتهيئة بيئة الأعمال المواتية و الجاذبة للإستثمار .

أهمية البحث :

تظهر اهمية البحث بشان أهمية تعيين الحدود البحرية بين لدول و ذلك لتلافي النزاعات التي قد تحدث بين الدول المجاورة و الأهمية الأقتصادية التي تعود علي الدول من هذا التعيين , و كذلك تتجلي أهمية البحث في دراسة المكاسب الإقتصادية التي تعود للدولة من ترسيم حدودها البحرية و منها تحديد المنطقة الإقتصادية لكل دولة تسيطيع في نطاقها ممارسة الأنشطة الإقتصادية المختلقة الخاصة بها .

يناقش البحث كذلك فكرة التكتلات الإقتصادية و أهميتها و مكاسبها سواء الإستاتيكية أو الديناميكية للدول الأعضاء في التكتل و كذلك علاقة الدول الأعضاء بالتكتل مع الدول الغير أعضاء بالتكتلات الإقتصادية , و أخيراً تبرز أهمية البحث في كونه يتطرق إلي موضوع من المواضيع الهامة علي الساحة الإقتصادية العالمية وذلك نظراً لندرة البحوث و الدراسات اتي تناولت (ترسيم الحدود و العوائد الإقتصادية) و كذلك لندرة الدراسات المتعلقة بهذا البحث في مصر .

أهداف البحث :

* مدي تحقيق ترسيم الحدود الدولية لزيادة أكثر في إقتصاديات و إستثمارات الدول و جذب الإستثمارات في جميع المجالات و الأنشطة الإقتصادية
* مدي تحقيق المنفعة الإقتصادية للدولة .
* مدي تحقيق المنفعة الإقتصادية للمستثمرين .

المنهج المتبع : إتبع الباحث ثلاث مناهج بحث :

المنهج التاريخي : من أجل دراسة الإتفاقيات و الوثائق الدولية المعنية بترسيم الحدود الدولية بين الدول المجاورة و معرفة توثيقها تاريخياً .

المنهج الوصفي : من اجل و صف و توضيح الظاهرة .

المنهج التطبيقي : في الدراسة التطبيقية علي التكتلات الإقتصادية القائمة بالفعل و دراسة ما قامت به الدول المنضمة للتكتل الإقتصادي من إتفاقيات و مدي تطبيقها من حيث الواقع

فرضيات البحث :

* هناك علاقة موجبة بين ترسيم الحدود البحرية و التكامل الإقتصادي .

الدراسات السابقة :

١. دكتور/ عبد المنعم نجم , تحديد الحدود البحرية وفقاً للإتفاقية الجديدة للبحار , دار النهضة العربية , الطبعة الثانية , ٢٠٠٧ . تناول أستاذنا الدكتور في هذه الدراسة تحديد الحدود البحرية وفقاً للإتفاقية بشكل عام من التطرق في العواذد الإقتصادية مثلما سنتناولها .

٢. دكتور/ عبد الناصر أبو زيد , منازعات الحدود الدولية , الطبعة الثانية , ٢٠٠٧ . تناول أستاذنا الدكتور منازعات الحدود الدولية من حيث نشلأتها و أسبابها المختلفة من سياسية و قبلية و غيرها و لم يتطرق إلي ما سنتناوله من خلال النواحي البحرية و إنعكسها علي الإقتصاد.

٣. دكتور/ محمد الحاج محمود , القانون الدولي للبحار , دار الثقافة و النشر و التوزيع , الطبعة الأولي , ٢٠١١ . و قد تناول أستاذنا الدكتور القانون الدولي للبحار و ترسيم الحدود و لم يتطرق للنواحي الإقتصادية بإستفاضة .

اولا: مفهوم ترسيم الحدود الدولية

ينصرف مفهوم عملية ترسيم الحدود الدولية إلى أنها عبارة عن "عملية قانونية يتم بواسطتها بيان الوصف الدقيق لخط الحدود في السند القانوني المدني له، والذي قد يأخذ شكل معاهدة حدودية، أو بروتوكول يعقد بين الدولتين المتجاورتين، أو حكم تحكيم أو قضاء دولي صادر عن محكمة العدل الدولية، أو قرار صادر عن اللجنة المشتركة لتعيين الحدود، او قرار إداري صادر عن السلطة الاستعمارية[١].

فإذا كانت عملية تحديد الحدود الدولية قانونية بالدرجة الأولى ويختص بها رجال القانون الدولي العام وفقهائه ورجال الحكم والسياسة، فإن

[١] راجع: أ.د./ صدام القتلاوي وآخر، عملية ترسيم الحدود الدولية والمنازعات الناجمة عنها، بحث منشور في مجلة جامعة بابل، كلية العلوم الإنسانية، عدد ٢٧ لعام ٢٠٠٩، ص٣٤.

عملية ترسيم هذه الحدود الدولية فنية بالدرجة الأولى، وتلي عملية التحديد سالفة الذكر لأن عملية ترسيم الحدود الدولية هي نقل الحدود التي تم تحديدها في السند القانوني المنشئ للحق إلى الطبيعة، وتوضيحه بالعلامات الحدودية المادية، أو أية علامات أخرى تدل عليه، وبذلك تكون عملية ترسيم الحدود الدولية مجرد تنفيذ وتطبيق لعملية أخرى سابقة عليها وهي عملية تحديد الحدود الدولية.

وفي الماضي جرى العمل الدولي على الخلط بين مفهوم ترسيم الحدود الدولية وبين مفهوم تعيين الحدود الدولية، وهذا ظهر جلياً في عدد من منازعات الحدود الدولية، مثل النزاع على الحدود بين أمارتي الشارقة ودبي في عام ١٩٧٦م الذي تم إحالته إلى المحكمة تحكيم خاصة بواسطة اتفاق نصت مادته الأولى على أن موضوع التحكيم هو "ترسيم الحدود البرية بين الطرفين"، واختلفت الإمارتين حول المقصود من هذه العبارة هل تعيين الحدود أم ترسيمها؟ وقررت المحكمة في حكمها الصادر في هذا النزاع أن المقصود هنا هو تعيين الحدود بين الإمارتين، وليس ترسيمها[١].

ولذلك قال الفقيه "مكماهون" أن المقصود بعملية تعيين الحدود الدولية تحدد خط الحدود في معاهدة، أو في أية وثيقة قانونية أخرى، كتابة أو شفاهة، أما ترسيم الحدود فيعني وضع خط الحدود الذي تم تعيينه وتحديده في شكل مرسوم

[١] د. عادل حسن – التسوية القضائية لمنازعات الحدود الدولية ، مرجع سابق ، ص٦٣ .

على الأرض، وإظهاره بواسطة علامات الحدود أو غيرها من علامات الحدود المشابهة الأخرى[١].

ومما تقدم فإن العملية ترسيم الحدود الدولية عدة خصائص وهي:

١- عملية ترسيم الحدود لاحقة ومتممة لعملية تعيين وتحديد الحدود وبدونها لا نصل إلى الثبات والاستقرار والنهائية في الحدود الدولية.

٢- عملية ترسيم الحدود الدولية عملية فنية خالصة، يقوم بها خبراء في علوم الهندسة، والجغرافيا، والخرائط، والمساحة، والعلوم العسكرية، أما عملية تعيين الحدود الدولية فهي قانونية بحتة يقوم بها رجال القانون الدولي العام.

٣- عملية ترسيم الحدود عملية تنفيذية لعملية أخرى سابقة عليها وهي عملية تحديد الحدود الدولية، بمعنى أن الترسيم ينقل على الطبيعة ما هو دون ومسجل في السند القانوني المحدد والمعين في معاهدة دولية، أو في بروتوكول، أو في حكم تحكيم، أو في حكم قضائي، أو أي سند قانوني آخر.

٤- عملية ترسيم الحدود الدولية اختيارية بين الدول المتجاورة المشتركة في الحدود، فلا يشترط أن تتم في وقت معين من انتهاء عملية تعيينها، مهما طال هذا القوت أو قصر، ولا تثور أية مسئولية دولية تجاه هذه الأطراف، ولكن الأفضل هو

---

[١] د. عبد الناصر أبو زيد – الجوانب القانونية لمشكلة الحدود البولندية الألمانية، مرجع سابق ، ص٥٦ .

عدم ترك عملية الترسيم لفترات زمنية طويلة وصولاً بالحدود الدولية لمرحلة الاستقرار والنهائية، الأمر الذي بالإيجاب على السلم والأمن الدوليين.

ثانيا: الاعتبارات الواجب مراعاتها عند ترسيم الحدود البحرية

تشير الدراسات القانونية التي تناولت قواعد القانون الدولي للبحار، سواء من خلال الاتفاقيات أو من خلال أحكام القضاء الدولي، إلى أنه لا يكفي للقيام بإجراءات تعيين الحدود البحرية بين الدول الساحلية، تحديد الطريقة التي سوف يتم بها هذا التعيين.

ذلك أنه من الثابت علمياً ومن الناحية القانونية أيضاً، اختلاف العوامل والاعتبارات المؤثرة في عملية تعيين الحدود البحرية، للدرجة، التي يمكن أن تؤثر في صناعة القرار السياسي المتعلق بتسوية الحدود أو في تحديد خط الحدود , حتى في حالة اتفاق الأطراف على طريقة تتم بها إجراءات التحديد فإنه قد يحدث صعوبات عند التطبيق تتعلق بالإمكانات والوسائل الفنية المستخدمة.

أ_الاعتبارات الجغرافية والتاريخية

لاشك في أن الاعتبارات الجغرافية تأتي في مقدمة العوامل والاعتبارات التي يجب مراعاتها وإيلاؤها العناية اللازمة عند إجراء عملية تعيين الحدود البحرية، وذلك لتأثيرها البالغ في تحديد أماكن وضع نقاط الأساس وكذلك خطوط الأساس التي تقاس منها جميع الامتدادات البحرية سواء الخاضعة لسيادة الدولة، أو تلك التي تطالب بها.

وبصفة عامة تشمل الاعتبارات الجغرافية وجود الجزء والصخور والجونات الموجودة بمناطق التعيين، وتشمل أيضاً التعرجات والنتوءات الموجودة بساحل الدولة أو الدول أطراف عملية التحديد.

أما الاعتبارات التاريخية فتشمل إدعاء الدولة الساحلية بممارسة سيادتها سواء على المياه المجاورة لسواحلها، أو لحقوق الصيد في إحدى المناطق البحرية المجاورة ,وتؤدي هذه الاعتبارات التاريخية أيضاً دوراً هاماً في عملية التعيين سواء تم التحديد عن طريق اتفاقية ثنائية أو أمام القضاء الدولي.

١ـ الاعتبارات الجغرافية:

ترجع أهمية مراعاة الاعتبارات الجغرافية في اتفاقيات تعيين الحدود البحرية، إلى أن حقوق الدول على البحار قديمة وتعتمد على مفهوم أو مبدأ أساسي هو **أن الأرض تتحكم وتسيطر على البحر** وتأتي السيطرة عليه من خلال الساحل، هذا المبدأ كان وراء مطالبات الدول بالمياه القريبة من سواحلها، ووجود القواعد العرفية للقانون الدولي للبحار والتي تحكم حقوق الولاية والسيادة في البحار، وتم تدوينها في اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٨٢ , ذلك أن حقوق الدول على البحار ليست حقوقاً مستقلة أو حقوقاً أولية بمعنى أنه ليس لها وجود مستقل، ولكنها امتداد ونتيجة لوجود المياه الإقليمية المجاورة للإقليم البري للدولة.

وقد عبرت عن هذا المفهوم محكمة العدل الدولية في إيضاحها لحقوق الدول على الامتداد القاري بأن: "**الأرض هي المصدر القانوني للسلطة التي**

تمارسها الدولة على امتداداتها البحرية المجاورة[١]. وأضافت أن الحقوق في البحار وجدت بناءً على سيادة الدولة على الأرض وكلاهما ينبثقان من السيادة الإقليمية للدولة الساحلية , لذا فإننا نرى أن ساحل الدولة يعد عاملاً حاسماً وقاطعاً في تحديد المناطق البحرية المجاورة لإقليمها، وتعتبر العلاقة الجغرافية المتبادلة بين الساحل والمناطق المغمورة بالمياه القريبة من ذلك الساحل، هي الأساس القانوني للدولة الساحلية.

٢_ الاعتبارات التاريخية:

يأتي ضمن الاعتبارات الهامة الواجب مراعاتها عند تعيين الحدود البحرية للدولة الساحلية الاعتبارات التاريخية التي تتمثل في إدعاء الدولة الساحلية، ممارسة سيادتها على جزء من المياه المجاورة لها فترة من الزمن، أو أن الحدود البرية تتحكم في تحديد سواحلها لذا فلا مجال للتعديل أو إدعاء حقوق صيد ثابتة منذ فترة في منطقة بحرية مجاورة.

ب_ الاعتبارات الاقتصادية والاعتبارات السياسية

تمثل الاعتبارات الاقتصادية المتعلقة بالمناطق البحرية التي تدعيها الدولة الساحلية، عاملاً هاماً، وضرورياً عند تعيين الحدود البحرية سواء تم هذا التعيين من خلال الاتفاقيات، أو عند تسوية النزاع أمام القضاء الدولي.

---

(١) أفادت المحكمة عن مبدأ "الأرض تسيطر على البحر" في نظرها لقضية الامتداد القاري ببحر الشمال عام ١٩٦٩.

أما الاعتبارات السياسية وإن كانت تبدو أكثر تأثيراً في حالات تعيين الحدود البرية، عنها في الحدود البحرية، إلا أن لها أهمية بالغة في نظرناً خاصة في حالة تعيين الحدود البحرية بين دولتين بينهما منازعات بشأنها مما يؤثر على العلاقات الدولية بينهما.

١- الاعتبارات الاقتصادية:

تهدف الاتفاقيات الدولية المتعلقة بتعيين الحدود البحرية بين الدول، إما إلى تحقيق عدة أغراض من خلال التعاون المشترك للدول الأطراف في الاستخدامات والانتفاع من المساحات البحرية بينهما، أو إلى تعيين الحدود البحرية مع النص على أحكام خاصة بالأنشطة الاقتصادية مثل المصايد والملاحة واستغلال المصادر والثروات المعدنية، ونجد أمثلة على النوع الأول من الاتفاقيات مجالات الاستفادة والمحافظة على الموارد المتجددة وغير المتجددة. وكذلك الثروات الطبيعية، وحماية البيئة البحرية، ومجالات البحث العلمي. (١)

٢- الاعتبارات السياسية:

غالباً ما يؤثر الاعتبارات والعوامل السياسية في اتخاذ الدولة قرارها بإبرام اتفاقية تعيين حدود بحرية. وعلى الرغم من أن قضايا الحدود البحرية قد لا تبدو لافته لاهتمام الدول السياسي مقارنة بمنازعات الحدود البرية. إلا أن الاتفاقيات

(١)B. Kwiatkowska, Economic and Environmental considerations in Maritime Boundary Delimitations, int' L maritime boundaries, Supranote at, ١٥٧, PP ٧٥: ١٠١.

المبرمة بشأن تسوية قضايا الحدود البحرية، يقف وراءها العديد من العوامل والاعتبارات، منها الاعتبارات السياسية.

وكذلك يصعب تجاهل الاعتبارات السياسية، خاصة عندما تكون العلاقات بين الدولتين طرفي اتفاقية التحديد، ليست على المستوى المطلوب في العلاقات الدولية , ويدخل في مفهوم العوامل السياسية المؤثرة مجموعة القرارات التي تتخذها الدولة الساحلية، وتتعلق باتفاقيات الحدود البحرية مع الدول الأخرى، هذه القرارات هي:

١. قرار بدء، المفاوضات.

٢. القرار باقتراح خطوط تحديد لتسوية النزاع.

٣. القرار بتقديم تنازلات في سبيل التوصل إلى اتفاقية تسوية.

٤. القرار بقبول المقترحات المقدمة من الطرف الآخر.

٥. القرار بقبول اللجوء إلى التحكيم أو المحكمة، والالتزام بالحكم الصادر.

ثالثاً : المكاسب المترتبة علي ترسيم الحدود البحرية في إطار التكامل الاقتصادى

أ_ تعريف التكامل الاقتصادي واهدافه وخصائصه

للتكامل الاقتصادي أكثر من تعريف ؛ وسيتم تناول ذلك على النحو التالي، كمل لة العديدمن الاهداف التى يسعى الى تحقيقها ونعرض لكل ذلك على النحو التالى :

١- تحديد المقصود بالتكامل الاقتصادى :

هو اتفاق دولتان أو أكثر، سواء في إقليم واحد أو في أقاليم مختلفة، ويمكن أن يجمع هذا التكامل دولاً متقدمة ونامية، بغرض إزالة القيود على حركة التجارة، وعناصر الإنتاج فيما بينها، وللتنسيق بين مختلف سياستها الاقتصادية، وإقامة مؤسسات، وإتباع سياسات مشتركة بغية تحقيق معدل نمو وتنمية مرتفع، اعتماداً على مبدأ عدم التمييز في تحرير التجارة الإقليمية".

٢- أهداف التكامل الاقتصادي

لا يعد التكامل الاقتصادي بين الدول هدفاً بحد ذاته، وإنما توجد أهداف عديدة تسعى أطرافه إلى تحقيقها من خلال التكامل وهي أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية يمكن إجمالها فيما يلي[١]:

- الأهداف الاقتصادية:

(أ) يهدف التكامل الاقتصادي في مراحله المتقدمة إلى تقسيم العمل والتخصص الإنتاجي بين مجموعة أقطار، من ضمن الآليات التي تساعد على ذلك إقامة المشروعات كبيرة الحجم التي تستفيد من اتساع نطاق السوق المشتركة ووفورات الحجم الكبير، التي تؤدي بدورها إلى تخفيض تكلفة الوحدة المنتجة وتعظيم القيمة المضافة لمجتمع التكامل.

---

[١] د. محمد لبيب شقير، "الوحدة الاقتصادية العربية"، مرجع سابق، ص ٨٣-٨٤ وأيضاً الزراعي العربي تجربة الماضي ونظرة المستقبل، بحث للمنظمة العربية للتنمية الزراعية- الخرطوم – ديسمبر ١٩٩٢، ص ١٧-١٩.

(ب) التشجيع على تنفيذ المشروعات الإنتاجية والخدمية من قبل القطاعين العام والخاص، حيث توفر إمكانية اتساع السوق حافزاً لاتخاذ قرار الاستثمار وتقليل درجة المخاطرة التي تصاحب الاستثمار في المشروعات كبيرة الحجم[١].

(ج) المساعدة على تطوير القدرات التكنولوجية وتنميتها، حيث إن إمكانيات التكامل تساعد على توفير مصادر التمويل المشترك لبرامج البحوث.

(د) يحقق التكامل لمجموعة الأطراف المشتركة مركزاً تفاوضياً قوياً يستطيع من خلاله الحصول على شروط أفضل في مجالات التبادل التجاري، كما أن الاقتصاد الصغير منفرداً لا يستطيع حشد الموارد الكافية لبلورة منتجات جديدة أو تحسين المنتجات الحالية[٢].

(هـ) يؤدي التكامل إلى زيادة المنافسة وتحقيق الكفاءة الإنتاجية.

- الأهداف الاجتماعية:

(أ) يؤدي التكامل إلى حرية انتقال الأفراد والعمالة بين مجموعة دول التكامل مما يعني تبادل القيم الحضارية بينهم.

(ب) يتيح التكامل إمكانية إثراء الحياة الفكرية والثقافية لأطراف التكامل.

---

(١) د. أسامه المجدوب، العولمة والإقليمية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، يناير، ٢٠٠٠.

(٢) د. محمد حمدي سالم، د. جمال صيام، المشاركة الأوروبية المتوسطية، ندوة اتفاقية المشاركة الأوروبية، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد السادس، العدد الثاني، سبتمبر ١٩٩٦، ص١٥.

- الأهداف السياسية:

(أ) تقليل المنازعات بين الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية والقضاء على العنصرية فيما بينهم.

(ب) التقريب بين المواقف ووجهات النظر تجاه المشاكل والصراعات الدولية.

(ج) يهدف التكامل إلى تكوين مدخل للتعاون الأمني والدفاع المشترك في ظروف العدوان والحروب الإقليمية والدولية.

٣_ خصائص التكامل الاقتصادي

هناك العديد من الخصائص التي تميزت بها التكتلات الاقتصادية الإقليمية في مفهومها الحديث من أهمها:

- **تراجع الأهمية النسبية للعامل الجغرافي كمحدد للترتيب الإقليمي:** لم يعد التركيز على التقارب الجغرافي هو الأساس في الإقليمية الجديدة، بل البحث عن المصالح الحيوية المشتركة هو الأساس.
- **أن هذه التكتلات هي تكتلات قارية،** بمعنى أنها تنشأ داخل قارة معينة، مثل؛ التكتل الاقتصادي الأوروبي في قارة أوروبا، والتكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية، المتمثل في "النافتا" والذي نشأ في قارة أمريكا الشمالية، وتكتل "الآسيان" في آسيا، وتكتل "الكوميسا" في أفريقيا(١).
- **إن هذه التكتلات تنقسم إلى مجموعة تكتلات من دول متقدمة ونامية،** وتكون قيادتها لإحدى الدول المتقدمة مثل "النافتا"، و "الاتحاد الأوروبي"

(١) د. أسامة محمد الفولي، المال والمستقبل الاقتصادي العربي في مستقبل المنطقة العربية في ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية، إصدار الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، مارس ١٩٩٣.

و "الابيك" كما هو ملاحظ في أوروبا وأمريكا الشمالية، وآسيا، أما التكتلات الاقتصادية التي تكونت في الدول النامية، فلا تزال تعاني من الضعف، وتحتاج المزيد من العمل والتنسيق في مجال التكامل الاقتصادي حتى تزداد درجة تأثيرها، وخاصة إذا لوحظ، من ناحية أخرى، أن هناك تكتلات اقتصادية انتهت، وأخرى انسحب منها أعضاؤها، – وتحتاج إلى إعادة تكوين، على أسس أفضل، كما حدث في قارة أفريقيا–، وبعضها تجمد العمل فيها مثل "السوق العربية المشتركة"[١].

- **تراجع حدة التناقض مع النظام متعددة الأطراف:** وهي من أهم خصائص الإقليمية الجديدة، وقد افترضت العديد من الدراسات التي تناولت ترتيبات الإقليمية الجديدة، أنه لا تعارض بين الاثنين.
- **التركيز على التكامل من خلال قوى السوق:** تعتمد عملية التكامل الاقتصادي في إطار الإقليمية الجديدة، على قوى السوق والقطاع الخاص، كمحرك رئيسي، في عملية التكامل الإقليمي، على نحو أطلق عليها"تكامل السوق"، وذلك تمييزاً لها عن التكامل في إطار الإقليمية

[١] د. عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، مرجع سبق ذكره، ص ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٩ لمزيد من التفاصيل أنظر: د. محمد السعيد إدريس، الإقليمية الحديثة ومستقبل النظم الإقليمية، السياسية مرجع سبق ذكره، ص ٣٤. ود. محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره،ص ٥١، ٥٢.

التقليدية، التي اعتمدت على الحكومات والاتفاقات الحكومية، أو ما أطلق عليه "الإقليمية المؤسسية [١].

- **لا تقتصر الاتفاقيات الحديثة في التكامل الإقليمي على مجرد إزالة الحواجز التجارية على السلع**، كما كان في الإقليمية التقليدية، ولكن تتعدى ذلك إلى إزالة القيود على الاستثمار الأجنبي المباشر والخدمات، وتركز على تنسيق السياسات الاقتصادية، والقواعد القانونية. كما ركزت الاهتمام، أولاً، على تقليل درجة الاختلاف بين الدول، من حيث سهولة نفاذ الشركات الأجنبية إلى أسواقها من خلال التملك وحق التأسيس وثانياً من خلال التواجد في دول تتوافر فيها حماية حقوق الملكية الفكرية، والالتزام بالمعايير التكنولوجية، لضمان حماية مصالحها[٢].

ب_ المكاسب المترتبة لترسيم الحدود البحرية على اقتصاديات النقل البحرى تطبيقاً علي

" ترسيم الحدود المصرية اليونانية "

وقعت مصر واليونان اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين البلدين، خلال زيارة لوزير الخارجية اليوناني نيكوس دندياس، إلى القاهرة، ما يمثل إنطلاقة قوية

[١] أنظر: محمد فايز فرحات، الإقليمية الجديدة وتطبيقاتها دراسة حالتي الآبك وتجمع المحيط الهندي، مرجع سبق ذكره، ص ٨٤، ٨٧.

[٢] لمزيد من التفاصيل: حنان حسين رمضان نظير، التكامل الإقليمي بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص ١٩.

للتعاون بين البلدين في مجال إستخراج الثروات الطبيعية , وجرى خلال توقيع الاتفاقية تعيين المناطق الاقتصادية الخالصة بين مصر واليونان في خطوة مشابهة لما قامت به أثينا مع روما.

إن هناك عدة مكاسب تعود على مصر من ترسيم الحدود مع اليونان، أهمها التنقيب عن الغاز أو البترول أو أي ثروة موجودة في هذه المنطقة، وغلق الطريق على تركيا في التنقيب عن الغاز هناك،ومن أهم انجازات اتفاقيه ترسيم الحدود مع اليونان وسابقًا مع قبرص انها تتيح الفرصه للدول الثلاث لتفعيل انشاء منطقه إقتصادية آمنه تخدم الإقتصاد الوطني للدول الثلاث وعلي رأسها إنشاء خط الغاز المزمع انشائه بين قبرص ومصر لإرسال الغار القبرصي الناتج من حقل أفروديت القبرصي إلي معامل تسييل الغاز بمنطقتي إدكو ودمياط وإعاده تصديره إلى دول أوروبا الشرقية، وهذا ما يخشاه النظام التركي ويسعي جاهدًا لمنعه , حيث إن الاتفاق بين مصر واليونان يأتي على خلفية تفاهمات بين البلدين في ضوء التنسيق المستمر, كما أن هناك سعي تركي للتمدد وهذا الاتفاق يضع حدا لهذه المنازعات، مشيرا إلى ترسيم الحدود بين مصر واليونان يعد تحجيماً قوياً لتركيا، ويمنعها من التنقيب عن الغاز في شرق المتوسط .

إن ترسيم الحدود البحرية بين مصر واليونان يلغي اتفاق تركيا وحكومة السراج كونه يغطي بعض المناطق التي شملتها الاتفاقية, نضيف لذلك أن اليونان تحترم القانون الدولي، عكس تركيا التي تتصرف بشكل عدائي مع مصر واليونان، مضيفا أن الاتفاقية تتوافق مع قانون البحار.

كما أن الجانب التركي يحاول استخدام الورقة الليبية من أجل الصراع على الغاز في شرق المتوسط، ومن ثم على الجانب التركي أن يقوم بترسيم الحدود

البحرية مع اليونان، حيث لا يوجد حدود بحرية مشتركة مع مصر، إلا إذا قامت أنقرة بابتلاع جزيرة قبرص وهو ما يقوم الاتحاد الأوروبي بمواجهته وكان الرد قويا.

وبموجب الاتفاقية، ستتمكن مصر بموجب هذا الترسيم من التنقيب عن النفط والغاز في المناطق الاقتصادية الغربية الواقعة على الحدود البحرية مع تلك الخاصة باليونان , حيث تتجلي أهمية الاتفاق تعطي الحق لمصر واليونان في البحث والتنقيب في شرق المتوسط، كما أنها تعزز العلاقة الثنائية بين القاهرة وأثينا في مجالات عدة.

كما أنه بموجب الاتفاقية ستتصدى مصر واليونان للتحركات التركية غير المشروعة في مياه البحر المتوسط، وتفتح الطريق أمام مرحلة جديدة في التعاون الثنائي والإقليمي للاستفادة من ثروات شرق المتوسط من جانب ومواجهة الإرهاب من جانب آخر.

إن هذا الاتفاق يتيح لكل من مصر واليونان المضي قدما في تعظيم الاستفادة من الثروات المتاحة في المنطقة الاقتصادية الخالصة لكل منهما، خاصة احتياطات النفط والغاز الواعدة ويفتح آفاقا جديدة لمزيد من التعاون الإقليمي بمجال الطاقة في ظل عضوية البلدين في منتدى غاز شرق المتوسط , كما أن هذا الاتفاق هو العكس تماما لأي شيء تم توقيعه بين أنقرة وطرابلس، مضيفا أن ما تم توقيعه بين أنقرة وطرابلس ليس له أي أساس .

إن اكتشافات الغاز الطبيعي في شرق المتوسط في السنوات العشر الماضية تسببت في أن تصبح المنطقة، بديلًا عمليًا لتوريد الطاقة لأوروبا، كما أنها كشفت عن نزاعات مستمرة منذ أمد طويل بين الدول المجاورة التي تتصارع

على الحقوق بشأن الموارد،[١] لكن حكمة القيادة السياسية المصرية، كانت هي العامل الاساسي في حمايه ثروات مصر الطبيعية في أعماق المتوسط وكل منطقه اقتصادية تتبع السيادة المصرية.

إن توقيع اتفاقية تعيين الحدود البحرية مع اليونان، جاءت لاستكمال التعاون بين مصر وقبرص واليونان، لافتا إلى أن الاتفاقية تم توقيعها طبقاً للقوانين الدولية واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وهي التي تحافظ على الحقوق البحرية للمناطق الاقتصادية الخالصة لمصر واليونان , أن من أهم مميزات توقيع الاتفاقية أنها أضافت مناطق اقتصادية لمصر من الممكن طرحها على الشركات العالمية للبحث والاستكشاف والتنقيب فيها عن الغاز ، كما أن الاتفاقية ستقطع الطريق أمام الأطماع التركية.

كما أن طرح المناقصات سيتم بنظام الـ"أوفر لاب" بيننا وبين اليونان، مشيرا إلى أن منتدى غاز شرق المتوسط سيعضد دوله الأعضاء السبع بكل تأكيد في أي أمور تخصهم في البحر المتوسط. [٢] ومن أبرز شركات الاستكشاف والتنقيب العاملة في شرق المتوسط هي إيني الإيطالية وتعمل في أكثر من دولة بشرق المتوسط.

---

[١]أشرف إبراهيم عطيه علي، التكتل الاقتصادي الدولي والتنمية الاقتصادية دراسة نظرية وتطبيقية، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية الحقوق ٢٠٠١، ص ٧.

(٢) هشام محمد أحمد عمارة: الاتجاهات الحديثة في التكتلات الاقتصادية الشرق أوسطية، رسالة دكتوراه، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٤، ص ١١٧.

كما إن اتفاقية تعيين الحدود بين مصر واليونان، ستتيح لمصر طرح مزايدات عالمية في البحر المتوسط أمام الشركات العالمية، وكان الأمر قبل ذلك غير محدد وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة، ومكنت الاتفاقية من معرفة كل بلد مشتركة في الاتفاقية من معرفة حدودها والأماكن التي تتواجد بها ثرواتها، وهو نفس الأمر الذي حدث مع قبرص، وكذلك البحر الأحمر، بعد ترسيم الحدود مع المملكة العربية السعودية.

الخاتمة

إن موضوع هذا البحث ليس الهدف من خاتمته تلخيص ما كتبت فيه بهذا الصدد، وإنما الهدف يكمن في أهم النتائج والتوصيات التي خلص إليها الباحث في بحثه، آملين من الله أن يكون هذا العمل نافعاً وخالصاً لوجهه الكريم.

أولاً: النتائج:

في ضوء ما عرضه الباحث من أبعاد وجوانب متنوعة يستعرض نتائج الدراسة وفقاً للمحاور التالية:

١) تعد الحدود من أبرز المعايير المتاحة لتحديد شرعية تصرفات وأعمال الدولة التي تقوم بها في منطقة الحدود الدولية، إذ إن مبادئ القانون الدولي العام وما سارت عليه الدول فيما بينها تؤكد على تحديد مدى سريان أثر هذه الأعمال والتصرفات داخل نطاق حدود الدولة الإقليمية لأن خارج هذه الحدود لا تتمتع الدولة بأي حق أو القيام بأي مظهر من مظاهر السيادة الدولية، لذا قيل إن سيادة الدولة ترتبط بحدودها والحدود رمز سيادة الدولة ونطاق سريان سيادتها وسلطتها، وأن الحدود قد تكون حدوداً طبيعية وقد تكون حدوداً صناعية.

٢) إن النزاع الحدودي لا يختلف في جوهرة عن أي نزاع دولي آخر، فهو الخلاف الذي ينشأ بين دولتين بشأن المسار الصحيح لخط الحدود أو بشأن منطقة جغرافية معينة، ويتميز بمجموعة من الخصائص تجعله يحتل مكانة مهمة بين المنازعات الدولية، إلا أن مفهومه يبقى واحداً سواء أكان الأمر متعلقاً بنزاع حول الحدود البرية أو البحرية.

٣) إن أسباب المنازعات الحدودية تنحصر في ثلاثة أسباب رئيسية، وهي الأسباب القانونية، الأسباب السياسية والأسباب الاقتصادية والاستراتيجية، وهذه الأسباب متباينة فيما بينها من حيث الأهمية.

٤) هناك مبادئ مشتركة حاكمة للمنازعات الحدود البرية والبحرية، كما أن هناك مبادئ غير مشتركة، ربما راجع ذلك لاختلاف تركيبة الحدود والقواعد القانونية الثابتة لكل منهما.

ثانياً: التوصيات:-

بناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة يوصي الباحث بالآتي:-

١) يُوصي الباحث بضرورة أن تلحق بمعاهدات الحدود خرائط طوبوغرافية تقوم بإعدادها الجهات العلمية المتخصصة، على أن يتم الاستفادة في هذا المجال من التقنيات العلمية الحديثة المتعلقة بالمسح والتصوير الجوي.

٢) يُوصي الباحث بضرورة تشجيع الدول التي تعرف بكثرة منازعاتها الحدودية على عرضها أمام هيئة التحكيم الدولي، وهذا بالاتفاق المسبق على تشكيل أعضائها في اتفاق التحكيم، بحيث تضم محكمين من ذوي الكفاءات العالية لدرايتهم أكثر بالواقع الحدودي لدول المتنازعة.

٣) يوصي بضرورة تبني المنظمات الدولية والإقليمية ثقافة التحكيم والحل السلمى للمنازعات بين الدول من خلال نشر هذه الثقافة في المقررات الجامعية والبحوث والدراسات وبرامجها المعتمدة لأن التحكيم الدولي في المنطقة العربية لا يزال قليل التطبيق في مجال منازعات الحدود الدولية.

٤) يوصي الباحث بضرورة مراعاة الدول المتنازعة لمصالح شعوبها وعدم الخضوع لضغوط الدول العظمى إذا كان في غير إنجاح جهود التحكيم أو لإطالة أمد النزاع لمصالح إقليمية لهذه القوى العظمى.

٥) ضرورة اعتماد الحل السلمي عبر التحكيم الدولي وسيلة فاعلة في حل المنازعات بين الدول حفاظاً على الأمن والسلم الدوليين.

المراجع

١. إبراهيم سليمان عيسى، أزمة المياه في العالم العربي المشكلة والحلول، القاهرة، دار الكتاب الحديث، ١٩٩٩.

٢. أسامه المجدوب، العولمة والإقليمية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، يناير.

٣. أشرف إبراهيم عطيه علي، التكتل الاقتصادي الدولي والتنمية الاقتصادية دراسة نظرية وتطبيقية، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية الحقوق ٢٠٠١، .

٤. أمل عبد الرازق إبراهيم صالح، اقتصاد أوربا الموحدة واقتصاد دول العالم العربي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ٢٠٠٤.

٥. حسين عبد الرحمن سليمان، الحدود الدولية والمياه الإقليمية، مفهومها والقواعد المنظمة لها، بحث مقدم للندوة العلمية الخاصة بتأمين المنافذ البرية والبحرية والجوية، دولة الإمارات العربية، أبو ظبي، ٢٦-٢٠٠٩/١/٢٨.

٦. حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر النظرية والتطبيق، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٩٨.

٧. سامي عفيفي حاتم، قراءات في التكتلات الاقتصادية الاقليمية، جامعة حلوان، ٢٠٠٠.

٨. سحر جمال عبد السلام زهران، التكتلات الاقتصادية في القانون الدولي العام، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، ٢٠٠٦.

٩. عادل حسن – التسوية القضائية لمنازعات الحدود الدولية. دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٩٧.

١٠. عادل عبد العزيز السن، سياسة التجارة الخارجية في إطار منظمة التجارة العالمية والاقتصاد المصري، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ٢٠٠١.

١١. عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، القاهرة، مجموعة النيل العربية، ٢٠٠٣،.

١٢. عبد المنعم بلبع، د. السيد خليل عطاء الماء مازق ومواجهات، الاسكندرية، دار المعارف، ٢٠٠٧. ص ٢٩

١٣. عبد الناصر أبو زيد – الجوانب القانونية لمشكلة الحدود البولندية الألمانية، رسالة دكتوراه – جامعة المنصورة ١٩٩٩.

١٤. محمد جلال عابد، التجارة الدولية والمنظمات، مطبعة المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، ص ١٣٦ –١٣٩، ٢٠١٤

مراجع اللغة الانجليزية

١- EL-Agraa (A.M.): Regional integration: Experience, Theory and Measurement, Macmillan and Barnes & Nobel, ١٩٩٩.

٢- Lahiri (S): Regionalism and Globalization: theory and practice, Routledge, London and New York, ٢٠٠١,

٣- Coleman (W.D) & Underhill (G.R.): Regionalism and Global Economic Integration Europe, Asia and the Americas, London and New York, ٢٠٠٢. Salvatore(D.): International Economics, John Wiley& Sons, Seventh Edition, ٢٠٠١,

٤ - GREENAWAY(D) & MILNER(C): "Multilateral Trade Reform, Reginalism and Developing Countreis", Regionalism and Globalization: Theory and Practice, London and New York, ٢٠٠١.

٥- WINTERS(L.A.): Regionalism Versus Multilateralism. The world Bank, Policy Research Working Paper, No. ١٦٨٧, November ١٩٩٦

٦ - B. Kwiatkowska, Economic and Environmental considerations in Maritime Boundary Delimitations, int' L maritime boundaries, Supranote at, ١٥٧ .